

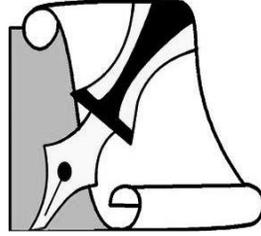


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يستمر الاهتمام اليومي للبنانيين مركزا على موضوع وباء كورونا الذي بات يؤرق العالم بأسره، وإن كان وقعه أقل على لبنان نتيجة جهود السلطات المعنية ووعي اللبنانيين.

وقد تطلب الأمر جهودا جبارة لا تزال قائمة في مواجهة ستطول في ظل عودة أعداد كبيرة للبنانيين في الخارج إلى الوطن، بينما دخلت البلاد حالة طوارئ رسمية غير معلنة تمددها الحكومة كل ما تنتهي تحت عنوان التعبئة العامة.

لكن الحكومة أعلنت عن متابعة مسؤوليات أخرى تهم اللبنانيين أهمها الخطة الإصلاحية الاقتصادية والمالية التي بدأت في بحثها في شكل متسارع. وبينما أشاد حتى أخصام الحكومة لها في موضوع مواجهة كورونا، تم توجيه انتقادات لها على صعيد عدم الشروع في خطوات عملية على الصعيد الاقتصادي. هذا الأمر دفع الحكومة إلى تكثيف جلساتها وهي جلسات جاءت أيضا استجابة لمطلب المجتمع الدولي ولا سيما منه مجموعة المانحين، التي بدا من الاجتماع مع ممثليها في القصر الجمهوري مع رئيس الجمهورية ميشال عون، أنها كانت وما تزال تنتظر هذه الإصلاحات لتبني على الشيء مقتضاه في موضوع الدعم المقرر للبنان في مؤتمر سيدر وغيره من المؤسسات المالية الدولية.

ويبدو أن الاستعجال في إقرار هذه الخطة الإصلاحية مردّه إلى المخاوف التي تتزايد حول مصير المساعدات الدولية المقررة من قروض ميسرة وغيرها، في ظل ما يبرز من معطيات تشير إلى احتمال تخلي المانحين عن التزاماتهم إزاء لبنان نتيجة انشغالهم بمشكلاتهم المتأتية من وباء كورونا المتفشي في بلدانهم، وكذلك من الانهيارات المالية والاقتصادية الحاصلة عالميا في ظل التراجع الكبير في سعر النفط وما تشهده الأسواق المالية العالمية من انهيارات واضطرابات أيضا ومنها أسواق الخليج للمرة الأولى منذ زمن.

والواقع أن الخطة تتضمن، حسب متابعين، مجموعة من الإجراءات التي سبق للحكومة السابقة أن أعدتها وسميت آنذاك بالإجراءات الموجعة، والتي تتعلق بالقطاع العام والتوظيف وزيادة الرسوم والضرائب. لكن سيكون هناك دعما مباشرا للطبقات الدنيا في الخطة الإصلاحية بمئات

ملايين الدولارات، كما لن تمس حقوقهم بالرواتب وذلك في إطار خطة متجانسة ومتكاملة تحاول الوصول إلى تصحيح الوضع المالي والنقدي والوصول إلى نمو مستمر. وستتمحور عناوين الخطة التي قد تخضع إلى التعديل، حول الدعم الخارجي، تصحيح المالية العامة، إعادة هيكلة الدين العام، إعادة هيكلة مصرف لبنان والمصارف، وبعض الإصلاحات البنوية.

وقد وعد رئيس الحكومة حسان دياب، وقبله رئيس الجمهورية ميشال عون، اللبنانيين، بالعمل على نقل الاقتصاد اللبناني إلى الاقتصاد المنتج في ظل عملية تغيير لطبيعة هذا الاقتصاد القائمة على الخدمات بكل ما تحوي من أصناف، وتحويله إلى اقتصاد يركز على الإنتاج الزراعي والصناعي لتقليل الاعتماد على الخارج، الذي لم يعد متاحا في شكل كبير أصلا، مع تراجع موجودات لبنان من القطع الأجنبي وتراجع الاستهلاك وأزمة التصنيع التي بدأت تعصف بالعالم من جراء كورونا.

لكن في مقابل ذلك، سجل البعض ملاحظات سلبية على ما تسرب من الخطة التي يبدو أن لا مجال من طلبها مساعدة صندوق النقد الدولي. ونظرا إلى استعجال الخطة ضمن توجه رسمي لاستقدام المساعدات المالية، علم أن سفراء مجموعة الدعم الدولية للبنان في لقاءهم مع رئيسي الجمهورية والحكومة في بعدا لم يلمسوا أي جديد يمكن البناء عليه ووضع التنفيذ، وكان كل ما سمعوه من الرئيسين لا يخرج عن تكرار للمواقف السابقة باستثناء طلبات إضافية لمساعدات طبية وصحية لمواجهة أزمة تفشي كورونا. بينما لوحظ أنه تم تجاهل شبه كلي للتوصيات وقرارات وشروط الاجتماع الأخير لمجموعة الدعم في باريس للسلطات اللبنانية لكي تباشر الحكومة اللبنانية الجديدة بإجراء سلسلة إصلاحات هيكلية في مؤسسات الدولة، لكي يتم البدء بتطبيق قرارات مؤتمر سيدر وإجراء مفاوضات سريعة مع صندوق النقد الدولي للمساعدة في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية التي يواجهها لبنان حاليا.

وباستثناء ما قاله رئيس الحكومة عن استمرار الحكومة بالعمل لوضع خطة الانقاذ المالي والاقتصادي ووعده بالمباشرة بالإصلاحات المطلوبة، خرج سفراء المجموعة بانطباع مفاده أن

الرئيس عون والمسؤولين اللبنانيين يرفضون تنفيذ شروط وتوصيات المجموعة الدولية بتسريع الإصلاحات المطلوبة للحصول على مساعدة المجتمع الدولي، لاسيما وأنه كان هناك متسع من الوقت للمباشرة بهذه العملية وهم يريدون الحصول عليها بلا شروط أو من دون ضوابط وهو ما يرفضه الخارج كما تم إبلاغ المسؤولين اللبنانيين على اختلافهم مرارا.

وفي أحاديثهم ولقاءاتهم الجانبية قبل وبعد اللقاء المذكور، نصح هؤلاء السفراء المسؤولين اللبنانيين بعدم إضاعة المزيد من الوقت والمباشرة فورا بإجراء محادثات مع صندوق النقد الدولي للتفاهم على برنامج لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية التي يواجهها لبنان، لأنه لم تعد تنفع الشكاوى وطلبات المساعدة من دون ضوابط وشروط دولية ملزمة.

ويشير أحد السفراء إلى أن عبارات المجاملة أو التذاكي أو الاستعطاف لم تعد تنفع في إقناع أي دولة أو منظمة مالية دولية لمد يد المساعدة كما كان يحدث من قبل، فزمن تقديم المساعدات المالية أو الاقتصادية بلا ضوابط وشروط مشددة انقضى ولن يتكرر بعدما تملص لبنان من وعوده ولكي لا تتكرر سيناريوهات صرف هذه المساعدات المالية في غير محلها وتذهب إلى جيوب السياسيين والمتنفذين.

ويستذكر هؤلاء مساعدة لبنان في مؤتمر باريس واحد ثم باريس اثنان وباريس ثلاثة، وكان السياسيون لا ينفذون شروط تنفيذ هذه المؤتمرات المرتكزة على إجراء الإصلاحات الضرورية في مؤسسات الدولة وكانت نتائجها تذهب سدى بلا أي نتائج. ولم يكن مصير قرارات مؤتمر سيدر أفضل من سابقاته لأن الأطراف ذاتها أو المتحالفة معها في السلطة حاليا وضعت العصي في دواليب المؤتمر قبل انعقاده وبعده لإعاقة تنفيذه برغم المناشدات الدولية والإلحاح المستمر من الدول المشاركة للمباشرة بتنفيذ، ولكن هذه المرة تم تكرار سيناريو تعطيل التنفيذ إلى أن انزلق لبنان إلى أسوأ أزمة مالية واقتصادية في تاريخه. وبينما يطالب اليوم، حسب هؤلاء، الذين ساهموا بتعطيل تنفيذ شروط مؤتمر سيدر المجتمع الدولي بالمساعدة، فقد فات أوان تكرار

التجارب الفاشلة، وبات الحل يتمحور في الذهاب إلى صندوق النقد الدولي للمساعدة قبل فوات الأوان وهو ما فعلته دول قريبة أبرزها مصر من فترة قريبة.

المغتربون.. وتحذيرات

في هذه الأثناء، وبينما بدأت الحكومة خطة لمساعدة العائلات المعوزة بما تيسر لها، كان لافتاً تحذير منظمة هيومن رايتس ووتش من جوع يتهدد سكان لبنان جراء انتشار كورونا والقيود المتخذة. وذكرت أن الملايين من سكان لبنان مهددون بالجوع بسبب إجراءات الإغلاق المتصلة بالوباء، ما لم تضع الحكومة على وجه السرعة خطة قوية ومنسقة لتقديم المساعدات وذهبت إلى اعتبار أن أكثر من نصف السكان قد يعجزون عن شراء غذائهم وحاجياتهم الأساسية إذا لم تتدخل الحكومة، ما يضع الأخيرة أمام تحديات بالغة الصعوبة وقد تحمل أكثر من طاقتها في هذا المجال بينما يتنبأ كثيرون بكارثة اقتصادية بدأت تلوح جراء الوباء وهي كارثة عالمية مشتركة.

وعلى الصعيد الإداري، شرعت وزارة الداخلية في التشدد في التخفيف من حركة المواطنين الذين لجأ بعضهم إلى خرق الحظر الفروض على التجوال وذلك لكي لا يؤثر ذلك على إنجاز تقييد حركة المواطنين الذي لجأت إليه الحكومة قبلاً وأدى إلى محاصرة انتشار الوباء. ويبدو أن تجربة تنظيم حركة السيارات وفق أرقام المفرد والمجوز كانت مقبولة، وقد أثبتت جدواها حتى الآن لجهة التخفيف من الازدحام في الشوارع، وبينما سجلت مخالفات كثيرة في اليوم الأول لها، انخفضت تلك المخالفات تباعاً ما يدفع إلى الاستمرار فيها، ثم يبنى على الشيء مقتضاه لاحقاً تبعاً إلى المنحى الذي ستتخذه الأمور في مواجهة كورونا، في ما يصب في خانة تحسين وتحسين التعبئة العامة.

وفي موازاة ذلك، وبعد أخذٍ وردّ، أعلنت الحكومة عن تسيير رحلات للبنانيين في الخارج إلى الوطن. وبعد سجال كبير حول عودة المغتربين كان أحد عنوانين مع قضية التعيينات المالية،

كادا يطيحان بالحكومة، بدأت طلائع لبنانيي الإغتراب في الوصول بسلام ليتجاوز لبنان المراحل الأولى على هذا الصعيد في رحلة الألف ميل الطويلة. والواقع أنه لولا تهديد رئيس مجلس النواب نبيه بري بتعليق مشاركته في الحكومة، وهو كان يعني فعليا سحب تلك المشاركة بعد حين، لم يكن أركان الحكومة ليمضوا في هذا الأمر الشائك والدقيق.

وإضافة إلى موقع بري في المعادلة وأهمية الموضوع الإغترابي بالنسبة إليه والذي يشكل شريان حياة لحركة أمل، فقد وقف حزب الله بقوة وراءه مؤيدا ومتوليا لإخراج الأمور بين رئيس مجلس النواب من جهة، والحكومة من جهة أخرى، ويزيد البعض عليها العهد والتيار الوطني الحر من جهة أخرى.

وفي مواجهة بري والحزب، لم يكن الآخرون في حماسة من أمرهم لإعادة المغتربين، ليس لعدم رغبتهم بذلك، بل لأن حكومة الرئيس حسان دياب كانت تخطو خطواتها الأولى في محاصرة وباء كورونا، محققة أداء جيدا ونجاحا مقبولا في معركة بدت غير متكافئة زجت بها الحكومة طرية العود وذات الوجوه غير ذات الخبرة في مجال الأزمات الكبرى.

ويبرر كثيرون الموقف المتردد للبعض من الموضوع فور طرحه لكونه ورد في ظروف دقيقة وصعبة، بدت معها آلية إعادة المغتربين أواخر الشهر الماضي مختلفة عن السابق مع توقف معظم شركات الطيران عن العمل وإعلان العديد من الدول إقفال المطارات، الأمر الذي كان يتطلب اتصالات على أرفع المستويات بين الدول. كما أن بعض هؤلاء غمز من قناة الإستثمار الانتخابي لموضوع المغتربين في الخارج في الانتخابات النيابية المقبلة، إذ أتاح القانون المعتمد اليوم للانتخابات للبنانيين المقيمين في الخارج فرصة ممارسة حقهم في الاقتراع من دون تكبد مشقة العودة إلى لبنان.

في كل الأحوال، مع وصول الدفعات الأولى من المغتربين في ظل استنفار لكامل أجهزة الدولة التي وضعت خطة إحترافية عبر إجراءات أمنية وطبية ووقائية وإدارية رافقت هذه الرحلات إلى مطار بيروت، يبدو دياب وحكومته ممسكين حتى الآن بزمام الأمور.

والحال أن شأن الإغتراب ليس تفصيلا بالنسبة إلى لبنان، هو عنصر يبيث الحياة في المجتمع اللبناني القائم في جزء كبير منه على تحويلات لبنانيي الخارج، وثمة تقييم إيجابي لدى الدبلوماسية اللبنانية والسفارات المعنية وغيرها حتى الآن، لموضوع العودة. ولا شك أن نجاح وصول المغتربين سيشجع على متابعة الرحلات في ظل تقديم ما يزيد على 21 ألف لبناني في الخارج طلبا للعودة وهو العدد الذي قد يزداد.

على أن مراحل العودة وآلياتها ليست واضحة وربما ليست مجدولة حتى الساعة، وسيكون للحكومة رأي فيها بعد انقضاء الأسبوع الأول لكي تقيم نجاحها وتبني على الأمر مقتضاه.

وتتركز غالبية طلبات العودة من لبنانيي أفريقيا. ففي تلك القارة السمراء حيث يتمركز نحو 350 ألف لبناني، ثمة رغبة لدى شرائح كبيرة في العودة، من دون أن يعني ذلك أن لبنانيي الإغتراب الآخرين لا يرغبون بمثل تلك العودة، وخاصة في الدول التي تعاني مأساة على صعيد الوباء مثل اسبانيا وفرنسا وإيطاليا وفيهم عدد كبير من الطلاب. لكن في دول أفريقية عدة يخشى اللبنانيون من نظام صحي غير موثوق يفضلون عليه الطبابة في لبنان حيث المستشفيات أكثر تقدما، وحيث سيشعرون في وطنهم بالأمان المعنوي المفقود هناك وهو أمر غريزي في أماكن غير مستقرة سياسيا وأمنيا، أو أن استقرارها غير موثوق ويفتقد إلى الإستمرارية.

وإذا كانت مشكلة اللبنانيين كبيرة في الدول المصنفة بأنها Least Developed Countries، أي البلدان الأقل نموا، فإن ذلك لم يمنع من تقديم طلبات للعودة على مدى الانتشار اللبناني.

وقد حصل نقاش في الأيام الأولى بعد موافقة الحكومة على عودة المغتربين لناحية هوية العائدين في ظل دعوات إلى عودة جماعية لهم رفضها أركان في الحكومة، فتم تحديد أولويات

متعلقة بمن انتهت فترات إقاماتهم وبالطلاب وذوي الحاجات الإنسانية والكبار في السن وغيرهم في المناطق حيث استشرى الوباء، من دون توسيع الأمر ليشمل الجميع كون الأمر غير ممكن في ظل الإمكانيات الحالية للدولة ناهيك عن عدم ضرورتها، كما يشير ديبلوماسيون متابعون لعملية العودة.

والواقع أنه أمر شبيه بحالات أخرى، وإن أقل خطراً، برزت في الماضي القريب في إفريقيا على سبيل المثال لا الحصر، وستتخذ عملية الإجلاء هذه صفة متدرجة، فبعد ما يصفه البعض بفترة ضياع في الساعات الأولى بعد موافقة الحكومة على إعادة المغتربين، والتي تلاها حماس منقطع النظير لهذه العملية، تبدو الحكومة اليوم تقيس خطواتها عبر دراسة عميقة.

في كل الأحوال، دفع أداء الحكومة إلى إقرار أخصامها بنجاعة عملها وأهمهم معارضها الأول الرئيس سعد الحريري كما غيره، والواقع أن هؤلاء لم يكونوا بقادرين على تجاهل الأمر بمعزل عن إنتماءاتهم السياسية، في ظل الخطة الحكومية الإحترازية والإحترافية، من دون أن يعني ذلك أن ثغرات لم تحصل وربما سيحتاج الأمر إلى بعض التعديلات على تجربة خيضت للمرة الأولى، والعنوان الأول يبقى العودة الآمنة للمغتربين.

التعيينات المالية والمرحلة الجديدة

على أن العنصر الأساس الذي يفترض أن يتوفر في موازاة الجهد الحكومي في إعداد الخطة المالية الإنقاذية، هو إتمام التعيينات المالية التي تشكل التكملة الموضوعية للخطة حسب البعض، علماً أن هذه التعيينات كانت محور بحث خلال الفتر الماضية بين رئيس مجلس النواب نبيه بري وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وعلم أن سلامة أثار مع رئيس المجلس ضرورة تعيين نواب حاكم مصرف لبنان، فوافقه بري على هذا الأمر مشدداً على أن تعيينهم يجب أن يحصل في أسرع وقت.

لكن الواقع أن هذه التعيينات أُرجئت إلى بعض الوقت وحتى جمدت وثمة حديث عن نية لاختصار عدد نواب الحاكم، لكن الأمر مهما كان لا يجب أن ينتظر وقتاً طويلاً، لأن التعيينات ومنها أيضاً لجنة الرقابة على المصارف التي أصبحت شاغرة منذ أيام، أو لأسواق المال أو مفوض الحكومة لدى مصرف لبنان، أهمية في النظام المصرفي اللبناني.

على أنه انطلاقاً من سؤال التعيينات، يمكن فتح الباب أمام استفهام بالغ الأهمية يتعلق بماهية المعركة التي فتحها العهد في وجه الحريري وصولاً إلى مقاضاة الحريري السياسية برمتها.

والواقع أنه لم يكن أكثر المخاصمين للحريري أو المتصيدين له يتوقع ما آلت إليه أموره في ظل أزمة متعددة الوجوه يمر فيها زعيم تيار المستقبل لا يبدو من أفق لها، بينما يبدو أن العهد ومعه حزب الله قد تجاوزا أمره ليدعما حكومة الرئيس حسان دياب حتى الرمق الأخير ربما حتى أواخر ولاية رئيس الجمهورية ميشال عون.

ويتوقف كثيرون، ومنهم محبون للحريري ودائرون في فلكه، عند غلظته الكبرى بالخروج من الحكم، وهو بذلك بدا كمن يطلق النار على نفسه! وربما شكل حسابه العقيم وكانت الثورة الشعبية في أوجها، أن في إمكانه الحلول بطلا بعين الناس عبر حكومة يبعد عنها الرموز التي كرهها المنتفضون وعلى رأسهم رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، جوهر هذا الخطأ.

هي حسابات بدت غريبة إذا ما قوربت اليوم. لم تكن التسوية الرئاسية بين الحريري وعون تتضمن فقط ما أعلن منها، أي حلول كليهما على رأس الرئاسة الطائفية. لقد كان الأمر يتعدى ذلك إلى تفاهم مستقبلي بين الحريري وباسيل ليشكلا ثنائي ما بعد رئاسة عون، في ظل سباق مع الزمن يخوضه عون وباسيل لتولية الثاني عرش الرئاسة الأولى المقبل.

والواقع أن متابعين لموقف باسيل والعهد يتوقفون عند أفضالهما على الحريري وحمائته خلال مراحل مختلفة منها أزمته في السعودية وتكريس زعامته الشعبية التي كانت تتآكل في وسطه السني، من دون الاعتراف في المقابل بفضل الحريري في إيصال عون إلى الرئاسة.

ومنذ أن قدم الحريري استقالته، ولاحقاً مع محاولة إبعاد باسيل عن الحكومة، بدأت النزاعات الحزبية مع العهد الذي لا يبدو أنه غفر لزعيم المستقبل خطيئته، لا بل أن الأمور إتخذت

الطابع الشخصي بين الحريري وباسيل. ومنها، إنطلق التيار الحر في حملة عنيفة تطال هذه المرة الحريري السياسية والإقتصادية والإجتماعية وتحميلها وزر ما آلت إليه الأمور في البلاد، في استرجاع للماضي الذي اعتقد كثيرون أنه انتهى.

في هذه الأثناء، فقد الزعيم المستقبلي غطاء الخصم-الحليف، اللاعب الأهم في البلاد والذي آزره وتمسك به حتى اللحظة الأخيرة: حزب الله.

وبعد نزاع طويل ومؤذي للبلاد لسنوات، تمكن الحزب والحريري من تحييد القضايا الثلاث ذات الخلاف في ما اعتبره المستقبليون ربط نزاع مع الحزب: المحكمة الدولية، السلاح والتدخل في سوريا.

والحال أن موقف الحزب كان جوهريا في حلول العماد عون رئيسا للجمهورية، فهو، وإن لم يتمكن من فرضه أو لم يشأ ذلك، فقد منع غيره من الحلول رئيسا مثل زعيم تيار المردة سليمان فرنجية الذي فقد أيضا دعم الحريري للرئاسة لصالح عون، وهو ما خرج به الحريري ليذكر العهد بفضله عليه.

وحتى أيام بعد حدث 17 تشرين الأول المزلزل من العام 2019، كانت التسوية الثلاثية صامدة.. إلى استقالة الحريري التي بدت بالنسبة الى العهد والحزب إيعازا خارجيا أكثر من كونها رغبة بمحاكاة الانتفاضة الشعبية التي شكل الحريري أحد استهدافاتها.. وضحاياها.

ولعل الحريري اعتقد أن حكومة دياب لن تعمر طويلا، وبرغم أن أحد حلفائه المفترضين، زعيم القوات اللبنانية "سمير جعجع"، قد وجه إليه ضربة غير متوقعة حائلا دون الغطاء المسيحي المعتبر لحكومته، فإن زعيم المستقبل، الذي بات معارضا، ذهب في معركته إلى النهاية، معتقدا أنه المايسترو الذي سيضبط إيقاع رئاسة الحكومة ولو بعد حين.

من ناحيتها، خطت حكومة دياب خطواتها الأولى بثبات، وشرعت تحصل يوما بعد الآخر على التأييد الخارجي، أما ذلك الداخلي، فقد تكفل به وباء كورونا الذي شكل، برغم سلبيته، رافعة ذهبية للحكومة أحسنت استغلال فرصتها..

على أن دياب سرعان ما اقتحم المسرح وتحالفاته. فهو أخذ يبني علاقة طويلة الأمد مع العهد، وكان الموقف متماهيا في أكثر من ملف، بدءا من الديون المالية الخارجية مرورا بملف عودة المغتربين وصولا حتى الآن على ما يبدو الى ملف التعيينات. في هذه الأثناء، وبينما أمضى الحريري الاسابيع الماضية على مقاعد المتفرجين، مدونا ملاحظاته على أداء الحكومة، معارضا بتأن من دون الدخول بمعركة شخصية مع دياب، تفجر غضبه عارما مع محاولة إبعاده في التعيينات المالية الحساسة والتي تتعلق للمفارقة بالطائفة السنية.

هل كان الحريري يعتقد أن دياب سيمر مرور الكرام على رئاسة الحكومة من دون منافسته على ملف كهذا؟

هو سؤال متأخر أشهرة عدة بالنسبة إلى من تمرس السياسة واكتسب خبرة مناوراتها، على أنه في هذا الملف بالتحديد، لا يبدو رئيس الحكومة السابق وحيدا. لقد كشف الموقف الأميركي المتمسك بالنائب الثالث لحاكم مصرف لبنان محمد بعاصيري، أن هذا الملف الحساس أكبر من ان يولى الى محاصصات بين أركان الحكم.

وبرغم موقف لافت لفرنجية رافض للتعيينات المالية ذات العلاقة بالمسيحيين ومطالبها علانية بحصته فيها، تبدو العثرة في هذه القضية متعلقة بالمنصبين السنيين، نيابة الحاكم ورئاسة لجنة الرقابة على المصارف.

لقد كشف هذا الملف أن دياب سيكون ضيفا ثقيلًا على الطبقة السياسية، وهو لا يزال يتمسك بشدة بسليم شاهين لنيابة الحاكم وهو مقرب من رجل الأعمال علاء الخواجة، بينما مرر رسالة توافقية إلى الحريري عبر تسمية موفق اليافي لرئاسة لجنة الرقابة، وهو القريب من بيئة زعيم المستقبل أو أقله غير المعادي لها.

رفض الحريري بشدة هذا العرض، لا بل أنه عارض البحث بأسماء مقربة من بيئته تأتي كحل وسط على هذا الصعيد. على أن كل البدائل التي طرحت لم تدفع الحريري سوى إلى التشدد أكثر فأكثر لحماية بعاصيري الذي لا يزال مستمرا لاعبا رئيسيا في القطاع المصرفي وركنا فيه

منذ نحو 30 عاما وهو لا يخفي علاقته المتينة بالأميركيين. وقد لقي زعيم المستقبل تعاطفا أوليا من رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يحفظ له مساهمته الأساسية في تأمين نصاب جلسة الثقة والموازنة التي كرسّت شرعية حكومة دياب، خاصة في ظل الكيمياء شبه المفقودة بيت بري ودياب.

على أن الموضوع في صراع العهد ضد الحريري يتعدى أيضا التعيينات ليشمل أسس الحرية في النظام، ويبدو حاكم مصرف لبنان رياض سلامة هدفا لا يكل الأخصام في استهدافه. وجاء الصراع على التعيينات المالية في إطار ذلك، وفيه أيضا مشروع تخفيض عدد نواب الحاكم الذي يواجه صعوبات كبيرة نظرا لتعقيده ودقته الطائفية، والذي تستبعد أوساط مالية إقراره اليوم. وبغض النظر عن سينتصر في مسألة التعيينات التي باتت مستبعدة في الوقت الحاضر وهو ما يدفع الحريري الى التقاط الأنفاس مرحليا، سيشكل الدفاع عن مشروع الحرية الإختبار الحقيقي لزعيم المستقبل الذي لم يعد يجد من الحلفاء سوى الزعيم الإشتراكي والحليف القديم وليد جنبلاط، بينما لا تبدو المسافة مع بري بعيدة، وإن يشوبها عتب كبير من قبل الأخير بعد ابتعاد الحريري من الميدان برغم كل محاولات رئيس المجلس لإبقائه فيه، لكن حنين بري يبقى إليه في ظل العلاقة المتنامية بين دياب والعهد.

في ظل كل ذلك، إقتص دياب الفرصة لتبويض صورته رافضاً تعيينات تحاصصية كان انغمس فيها منذ البداية، وهو سيسعى جاهدا إلى تعزيز فرصه في الحكم وفي الإدارة سواء في المراكز المالية أو تلك السنوية في إدارات شاغرة في الدولة. وفي مواجهته، لا يبدو أن الحريري يريد أية تغييرات في التعيينات الخاصة به وهو موقف يبدو مشتركا مع الأميركيين. وليس أمامه، وفي مواجهته خصمان كالعهد وحزب الله يجهدان بكل قوة لحماية الحكومة التي لا بديل عنها من دون أن يذهبا بمعركتهما ضد الحرية الى النهاية حتى محاولة شطبها، سوى حزن رؤساء الحكومات السابقين، مزايدا في شعبية تتعلق بالطائفة بينما يواجه تحديات سنوية مزيدة عليه يبدو أهمها من أهل البيت ويختصرهم شقيقه بهاء الحريري.